

الثقافة السياسية وإشكالية الانتقال الديمقراطي رؤية نقدية لتداعيات الربيع العربي

عمر السويني
باحث مغربي



قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة

مسؤولين عن أفعالهم"⁶، وتشير إلى أن النمط الديمقراطي يتضمن عناصر رئيسة، وهي: "تعيين الحكام بالانتخاب الشامل ووجود برلمان يملك صلاحيات واسعة وتراتبية القواعد القانونية التي تضمن رقابة قضاة مستقلين للسلطات العامة" وذلك بهدف "منع السلطة السياسية من الاستحواذ على القوة الزائدة عن الحد... للحفاظ على حرية المواطنين" وتقول بأن الانتخاب يشكل قاعدة النمط الديمقراطي بناء على كون أكثر التعريفات شيوعاً للديمقراطية يساوي بينها وبين الانتخابات التي تجري بنزاهة ويتم عدد الأصوات فيها بنزاهة⁷. وتحدد جوهر الديمقراطية وروحها في النقاط التالية: "احترام حقوق الإنسان، التعددية السياسية وإمكان تداول السلطة شرعياً وسلمياً"⁸.

ويذهب الجابري نفس المذهب تقريباً، حينما يحدد معنى الديمقراطية من المنظور الواقعي أثناء تناوله لإشكالية الانتقال الديمقراطي فيما يلي: "إنها نظام سياسي اجتماعي اقتصادي يقوم على ثلاثة أركان: حقوق الإنسان... المؤسسات... وتداول السلطة... على أساس حكم الأغلبية مع حفظ حقوق الأقلية"⁹.

أما الحد الأدنى من الإجراءات التي يجب توفرها من أجل الديمقراطية السياسية الحديثة، فقد عرض "روبرت دال" أكثر قوانينها قبولا، وهي: أن ينص الدستور على تحويل المسؤولين المنتخبين حق مراقبة قرارات الحكومة الخاصة بالسياسات، أن يتم اختيار المسؤولين المنتخبين عن طريق انتخابات دورية تجري بنزاهة ولا يكون للفسر فيها دور كبير، لا بد أن يكون لكل البالغين الحق في التصويت لانتخابات المسؤولين في الحكومة، لا بد من أن يكون لكل البالغين الحق في الترشيح للمناصب التي يتم شغلها بالانتخاب في الحكومة، المواطنون لهم حق التعبير عن أنفسهم دون أن يكون هناك تهديد بفرض عقوبات شديدة على القضايا السياسية التي تم تعريفها على نطاق واسع، المواطنون لهم الحق في البحث عن مصادر بديلة للمعلومات بل أن المصادر البديلة للمعلومات لا بد أن تكون موجودة وتتمتع بحماية القانون، المواطنون لهم أيضا الحق في تشكيل اتحادات أو منظمات مستقلة نسبياً بما في ذلك الأحزاب السياسية ومجموعات المصالح. وتضيف ثناء فؤاد شرطين آخرين إلى هذه الشروط السبعة وهما: "لا بد أن يكون المسؤولون قادرين على ممارسة سلطاتهم الدستورية... ولا بد أن تحكم الحكومة نفسها"¹⁰.

⁶- ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى 1997، ص 17

⁷- المرجع نفسه، ص ص 19-20

⁸- المرجع السابق ص ص 29

⁹- محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، مرجع سابق، ص 86

¹⁰- ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير في الوطن العربي...، مرجع سابق، ص: 33 وما بعدها.

الانتخابية، ليس على الإطلاق ضامنا لوجود أو عدم وجود حادثة سياسية حقيقية. إن التاريخ الطويل للفكرة الديمقراطية، يفيدنا: "أن الأمر يتعلق بأسبقية كرونولوجية وألوية عقلانية للحرية/ استقلالية على الحرية/ مشاركة"¹⁴. ومما لاشك فيه، أن الحرية بالمعنى الأول، تقوم على مطلب التعدد الثقافي والإيديولوجي لا السياسي، إنها تقتضي مطلبا جوهريا، هو ما يسميه A.Touraine بـ: "اختفاء الواحد La disparition de l'un"، بمعنى إقصاء كل مبدأ مركزي للهيمنة وتوحيد المجتمع، أي اختفاء المرجعية الاجتماعية في التنظيم السياسي والسوسيو-ثقافي للمجتمع، أو ما يسميه عبد الكبير الخطيبي بـ: "السياج الميتافيزيقي" La clôture métaphysique¹⁵.

2- قيم الثقافة السياسية الديمقراطية:

عرف جيمس جيبسون James L. Gipson الثقافة السياسية الديمقراطية بأنها مجموعة المعايير التي تشجع على صياغة التفضيلات الفردية والجماعية في إطار سياق لدعم مجموعة الترتيبات المؤسسية، من أجل صنع القرار السياسي الذي يستجيب لهذه التفضيلات. وحدد أهمية المعايير في الثقة في السلطة والمؤسسات مع الإيمان بالحق في انتقادها، والتسامح السياسي والحرية، والاعتقاد بحق المواطن إزاء الدولة.¹⁶ ويعرض كمال المنوفي لمضمون الثقافة السياسية الديمقراطية، محددًا إيها في الشعور بالاعتقاد السياسي، والاستعداد للمشاركة السياسية، والتسامح الفكري المتبادل، وتوفير روح المبادرة، واللا شخصانية، والثقة السياسية المتبادلة بين المواطن والنظام السياسي.¹⁷

ويذكر دايموند أن نظريات الديمقراطية تؤكد ضرورة وجود مجموعة من القيم والاتجاهات من المواطنين، وأهمها الوسطية والتسامح والمدنية والفعالية والمعرفة والمشاركة. كما أن المعتقدات والمدرجات عن شرعية النظام تمثل عاملا حيويا لاستمرار النظام الديمقراطي أو انهياره. وعليه، فالإنماء الديمقراطي يرتبط بتراجع الثقافتين السياسيتين، المنغلقة والرعية، أي بتراجع انغلاقية النظام السياسي، واللامبالاة والفرجة حيال النظام السياسي، والصعود التدريجي لانفتاح النظام السياسي، ودور الفرد في الحكم من خلال القنوات المتعددة المجسدة لذلك، كالاقتراع، والاهتمام السياسي والإعلامي، والمعرفة وتكون الرأي العام، إن الثقافة السياسية المشاركة المدعومة للانتقال الديمقراطي ترتبط بالثقة بالنفس، وبالإحساس بالجدارة عند المواطنين المترجم

¹⁴- George Burdeau, la démocratie, P: 18

¹⁵- Abdelkabar Khatibi: penser le Maghreb, eds, SMER, Rabat 1993, P: 132

¹⁶- د. عبد السلام علي نوير، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الثقافة السياسية، مجلة عالم الفكر، العدد 40 يوليو 2011، ص 24

¹⁷- المرجع نفسه، ص 25

بإيمانهم بأن نشاطهم السياسي قد يحدث بالفعل تغيير في سياسة الحكم¹⁸. وعلى ذلك يمثل هذا النمط من الثقافة أساسا لاستقرار النظم الديمقراطية وازدهارها، وقد اعتقد كل من دايمودن بوتنام في ضرورة تطوير ثقافة سياسية ديمقراطية كأساس لمرحلة الاستقرار الديمقراطي، على الرغم من إدراكهما لإمكان استمرار هذه العملية عقودا وأجيالا¹⁹.

وعلى مستوى الفكر الإسلامي، فإن أهم القيم السياسية تتمثل في الشورى، العدل، الحرية، المساواة. وفي هذا السياق يرى رشيد رضا أن القيم السياسية الإسلامية تتأسس وترتكز على القيمة العليا وهي التوحيد والعدل؛ وفي ذلك يختلف الفكر الإسلامي عن الفكر الليبرالي الذي يجعل الحرية قيمة عليا، وعن الفكر الاشتراكي الذي يجعل المساواة قيمة عليا²⁰.

يستخلص رشيد رضا أحد أهم رواد "الإصلاحية" مجموعة من المبادئ التي تعد أساسا لفلسفة الحكم في الإسلام، وهي: التوحيد الذي يقوم عليه الإسلام ويتنافى معه التسلط والقهر والحكم المطلق، وينبثق عن التوحيد العدل الذي يمثل القيمة الثانية للحكم، فهو شرط تولي السلطة والذي يضيف الشرعية إلى السلطة أو ينزعها منها، وينقل ما يقوله ابن القيم: "أينما وجد العدل فتم شرع الله" والعدل يتفق مع الوسطية، الميزة الرئيسية للإسلام والأمة الإسلامية، ويرفض الاستبداد الذي اعتبره "شرط امتناع" متى وجد غابت العدالة.

وأعطى رشيد رضا أبعادا كبيرة للحرية، باعتبارها قيمة أساسية للحكم، كحرية التنظيم والتجمع، وحرية التعبير والرأي والنشر، وحرية الاعتقاد والعبادة، والمشاركة في الحكم وصناعة القرار السياسي، وبراها تطلق الإبداع والثقة بالنفس، وهي تتفق مع العدالة وتساندها. وقد اعتمد رشيد رضا في تعريفه لمفهوم السياسة على الجمع بين التراث السياسي الإسلامي وتعريفات غربية حديثة مستفيدا من مبدأ فصل السلطات؛ حيث يميز بين نوعين من السلطة: الشرعية والقهرية، ولكل واحدة منهما محددات العزل، ففي النوع الأول من السلطة، تعزل إذا حدثت أمور أو استحدثت أحداث تغير من شرعيتها مثل، تقصير الحاكم في واجباته ومسؤولياته وخرقه البيعة والجور والطغيان. وأما حكم القهر والغلبة، فإن بقاءه مرتبط بالضرورات، لأن الأصل رفضه وعدم وجوده²¹.

18- لاري دايمودن، مصادر الديمقراطية، ثقافة الجموع أم دور النخبة، ترجمة سمية فلو عبود، بيروت دار الساقى، الطبعة الأولى، بيروت 1994، ص 23

19- د. عبد السلام علي نوير، ص 25

20- لمزيد من التفاصيل ينظر: محمد سليمان أبو رمان، السلطة السياسية في الفكر الإسلامي: محمد رضا نموذجاً، الطبعة الأولى 2002، دار البيارق للنشر عمان، واردة في الموقع الإلكتروني www.Aljazeera.Net

21- المرجع نفسه.

إن الدور الذي يمكن أن تلعبه القيم، هي أنها تسمح للمجتمع بتقييم الأفعال وتنظيم العلاقات الاجتماعية، ويتجلى الدور الثاني في العمل على تعديل وتحسين جميع الأخطاء والانزلاقات²². ويتم التركيز في بعض الأحيان لدراسة القيم على بعض الجوانب المتعلقة بها، كالتنشئة الاجتماعية أو السياسية أو مواضيع متعلقة بالسلوك السياسي، فالتنشئة السياسية تكمن أهميتها في أنها وسيلة لدعم وتأييد النظام السياسي، وتتم من خلال خلق قيم ومعايير لدى المواطنين تجاه نظام سياسي معين؛ حيث إن ذلك التأييد ضروري لضمان استمرار النظام، بالإضافة إلى أن التنشئة السياسية تلعب دورا في خلق ثقافة سياسية، قد تزيد من قيم المشاركة والتعاون أو تعزز من الاعتزاز بالوطن، وقد يخلق هذا نتائج إيجابية في المجتمع، ولكن قد يرغب النظام في خلق قيم تعزز الولاء له وترفع من أهمية المواطن، ولكن تزدري بقية الشعوب، وهذا ما حدث في القرن الماضي في ألمانيا النازية، فأدى إلى نتائج مدمرة لألمانيا وللعالم²³. وهكذا تعتبر التنشئة السياسية من أهم وظائف النظام السياسي؛ حيث يجند موارده وخبراته ورموزه من أجل تحقيق تنشئة سياسية تضمن له الولاء وتمنحه الشرعية. إن اهتمام العلماء السياسيين بإيجاد السبل من أجل تنشئة وتربية حكام يتميزون بالنزاهة والعدل، واهتمام القادة السياسيين بوضع سياسات تعمق من الولاء للنظام السياسي، أدى إلى إبراز أهمية التنشئة السياسية رغم أنها لم تكن موجودة اصطلاحا في المجتمعات القديمة التي اهتمت بها.

تتعدد الثقافات السياسية في المجتمعات إذن، فبعضها يقوم على المشاركة، وبعضها الآخر يقوم على أساس الطاعة. ومن الحقائق التي يؤكدتها علم السياسة اليوم أن القيم السياسية في الإيديولوجية الديمقراطية، تلعب دورا مهما في عملية التكامل السياسي.

ثانيا: الثقافة السياسية وتجارب الانتقال الديمقراطي في العالم

1- دور الثقافة السياسية في البناء الديمقراطي:

يرجع التقعيد النظري للعلاقة بين الثقافة السياسية والديمقراطية إلى طروحات المفكرين السياسيين الكلاسيكيين اليونانيين؛ حيث إن أرسطو سبق وأن كشف النقاب عن أهمية الاعتدال والتسامح ومبادئ تحرير الشعوب ومخاطر الصراع السياسي في معرض دراسته لما بين الثقافة السياسية والديمقراطية من علائق، مازال ذائعا صداه وبقوة حتى في التحليلات والمعالجات المعاصرة لهذه المنظومة العلائقية. فتطوير القاعدة

²²- Mohammed Aziz Lahbabi: la crise des valeurs, traduit de l'arabe par Ahmed Sbai, publisud (Paris), Okad (Rabat), 1987; P: 29

²³- رتشارد وآخرون، التنشئة السياسية: دراسة تحليلية، ترجمة مصطفى عبد الله حيثم، محمد المغربي، جامعة قارون، ليبيا، 1998، ص 16

الثقافية على خلفيات الاعتدال والتعاون والمساومة والتكيف؛ أي تشكل سياسي من هذه العناصر ضروري لصون الديمقراطية ولإيجاد توازن بين الانشقاق والصراع من جهة، مع الحاجة إلى الإجماع من جهة ثانية، وهي الفكرة التي اعتنقها باحثون نظريون أمثال ألموند وفيربا وأبست وداهل وانكيليس وغيرهم من مؤيدي هذا الطرح.²⁴

وتقدم الاجتهادات النظرية الكثير من المعطيات التي تدعم هذه العلاقة شبه الحتمية بين الثقافة السياسية والديمقراطية، يمكن الإشارة ضمنها إلى الأمثلة التالية:

- تؤكد النظريات الديمقراطية، الكلاسيكية والحديثة على حد سواء أن الديمقراطية تتطلب من المواطنين مجموعة من القيم والتوجهات السياسية، الضامنة لاستمرارها وعدم ارتدادها، متمثلة في الاعتدال، التسامح والفعالية والمشاركة.²⁵

- اهتم التيار التنموي، لاسيما مع غابرييل ألموند ولوسيان باي وسيدني فيربا، بالثقافة السياسية، والبحث عن ثقافة سياسية مدنية تفسر إنجاز نمو ديمقراطي.²⁶

- خلص رونالد إنغلهارت سنة 1990، في دراسة شملت أكثر من عشرين دولة أوروبية، إلى أن القناعة الحياتية، والثقة المتبادلة بين الأشخاص، ورفض التغيير الثوري ترتبط بالتطور الاقتصادي، كما ترتبط بالديمقراطية المستقرة.²⁷

أما التجارب التاريخية لإرساء الديمقراطية الكلاسيكية والتجارب الحديثة للانتقال الديمقراطي، فتبين الدور الكبير الذي مارسه التحول في قيم الثقافة السياسية في إرساء الديمقراطية، واحتضان مؤسساتها وقيمتها، وفي استمراريتها، فعلى سبيل المثال يذهب ريتشارد سسيون (Richard Sisson) في دراسته حول التجربة الديمقراطية الهندية، على أن الثقافة السياسية القائمة على المساومة والتكيف وتطور العملية الانتخابية، أسهمت في التطور الديمقراطي في الهند، ويذهب "ريتشارد غونتر" إلى أن تشبع النخبة السياسية الإسبانية بقيمة النزائعية والاعتدال، أسهم في الانتقال الديمقراطي في إسبانيا²⁸. وفي معالجتها لعلاقة الثقافة السياسية

²⁴- هند عرب، المخزن في الثقافة السياسية المغربية، دفاتر وجهة نظر، المغرب، الطبعة الأولى 2004، ص 22

²⁵- لاري دايموند، مرجع سابق، ص 9

²⁶- غي هرميه وآخرون، معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية، ترجمة هيثم اللع، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى 2005، ص 169

²⁷- لاري دايموند، مرجع سابق، ص 10

²⁸- المرجع نفسه، ص 15 و ص 20

والديمقراطية بإفريقيا، كشفت "نعوم شازان" عن مسألة تشهدها جميع المجتمعات المتخلفة والدول النامية، وهي النظر إلى الديمقراطية من قبل الأنظمة القائمة "كمعارضة ومقاومة"، وذلك ناجم في نظرها عن طبيعة الثقافة السياسية الرائجة في مثل هذه المجتمعات، والتي تعود إلى مرحلة ما قبل الاستعمار، إفريقيا تقول "شازان:" عرفنا تباينا ثقافيا هاما وانقسامات شديدة، وما خلفه الاستعمار كان أجنبي المنشأ والتخطيط، وبعد نيل الاستقلال تشكلت نخب ائتلافية لكنها تفتقد إلى الالتحام الفعلي أو إلى قواعد جماهيرية راسخة تدعمهم، يربط بينها اهتمام ذرائعي بالسلطة، كل هذا أدى إلى إخفاق المسار الديمقراطي بإفريقيا تحت وطأة الفساد والضيقة بالمعارضة وتمركز السلطة وترسيبات الموروث ما قبل الاستعماري والاستعماري، وإساءة استخدام السلطة والقمع السياسي إبان الحكم الذاتي وتبدل الحكومات عن طريق آلية العنف، حيث بقيت الديمقراطية تقدم نفسها على أنها "معارضة ومقاومة". إن ما بينته "نعومي شازان" في معالجتها هاته، يعد دليلا من أدلة غزيرة حول الدور البارز الذي تلعبه الثقافة السياسية والتغيير الثقافي في فشل الديمقراطية وسقوطها.²⁹

إن الانتقال الديمقراطي يتطلب الانفتاح في تشكيل المؤسسات السياسية، الذي يستتبع تعددية حزبية وسياسية متجددة في المجتمع، ووجود قنوات وآليات لإيصال المطالب والتأثير في السلطة، والانفتاح في صناعة واتخاذ القرارات السياسية وتبني العقلانية في ذلك، كما يتطلب إرساء مجموعة من الضمانات الدستورية والقانونية والسياسية، القائمة على المساواة، واحترام الحريات الفردية والجماعية. وإن ترسيخ هذه المقومات، في البيئة الداخلية، وتوسيع دائرة المحتضنين لها والمدافعين عنها والمناصرين لها، يتطلب انتشار قيم ثقافية مدعمة لها.³⁰

إن القيم والمعتقدات والحساسيات الديمقراطية تتبع من المؤسسات الديمقراطية، وتشكل دعما لها، وحيث تضعف هذه المقومات الثقافية الديمقراطية أو تفشل في التجدد عبر الأجيال، تصبح المؤسسات الديمقراطية في خطر. ولصون الديمقراطية هناك ثلاث طرائق رئيسة تسهم الثقافة السياسية من خلالها في اعتماد الديمقراطية أو إعادة ترسيخها، وتكمن هذه الطرائق في تغيير المعتقدات والمعارف عن أفراد النخبة السياسية، وإحداث تغييرات أوسع في الثقافة السياسية الجماهيرية، ثم إحياء مبادئ وأولويات ديمقراطية في حالة كمون.

2- أفق الديمقراطية ما بعد الربيع العربي:

باتت قضية التحول الديمقراطي، إحدى أهم القضايا المطروحة على ساحة البحث الدولية والمحلية، ففي كل مرحلة من مراحل التطور السياسي في التاريخ المعاصر تبرز منطقة بعينها لتحتل أولوية معينة، وتصبح

²⁹ - هند عرب، المخزن في الثقافة السياسية، مرجع سابق، ص 25

³⁰ - محمد الرضواني، الحدأة السياسية في المغرب، إشكالية وتجربة، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، الطبعة الأولى 2009، ص 100

هي "النموذج"، وهكذا انتشرت الديمقراطية في العالم الحديث على شكل موجات، كما يحصل أخيرا في العالم العربي، اندلعت الموجة الأولى في أعقاب الثورتين الأمريكية والفرنسية، و دشنت مرحلة من الديمقراطية في أوروبا والأمريكيتين في القرن التاسع عشر، خصوصا بعد "الربيع الأوربي" عام 1848، لكن هذه الموجة انحصرت بفعل صعود الشيوعية والحركات الفاشية؛ وظهرت الموجة الثانية من الديمقراطية غداة الحرب العالمية الثانية وشهدت إعادة انتشار الديمقراطية في أوروبا الغربية ووصول الديمقراطية إلى اليابان والهند وبعض الدول المستقلة حديثا عن الاستعمار. وبدأت الموجة الثالثة في أوائل السبعينيات مع عملية الانتقال الديمقراطي في أوروبا الجنوبية (إسبانيا، البرتغال واليونان)، وأيضا مع الانتقال الديمقراطي في البرازيل، ومن ثم في بلدان أخرى في أمريكا الجنوبية والوسطى. وأضحت الموجة أكثر اتساعا بفعل تضعف الاتحاد السوفياتي، وتداعي جدار برلين عام 1989، وهكذا في غضون سنوات قليلة، كانت أوروبا الشرقية، والوسطى تقريبا قد تحولت إلى الديمقراطية، بما في ذلك روسيا.³¹

لقد أكدت الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي على أن هناك جملة من القضايا والإشكالات ذات الصلة بعملية التحول الديمقراطي، وترسيم الديمقراطية. وقد تفاوتت قدرات الدول في التعامل مع هذه القضايا والإشكالات استنادا إلى عوامل عديدة منها درجة التطور الاقتصادي والاجتماعي، ومدى استقرار وكفاءة أجهزة الدولة ومؤسساتها، ودرجة تطور قوى ومنظمات المجتمع المدني، ومهارة الفاعلين السياسيين الرئيسيين في إدارة عملية التحول الديمقراطي من خلال تحقيق توافق سياسي بشأن الهوية الوطنية للدولة وقواعد اللعبة السياسية الديمقراطية التي يجب أن تكون محل قبول واحترام. فضلا عن هندسة الأطر الدستورية والقانونية والمؤسسية على نحو يدعم عملية التحول الديمقراطي. كما أن البنية الخارجية "الإقليمية والدولية" المحيطة بالدولة قد تلعب دورا داعما أو معوقا لعملية التحول الديمقراطي، سواء من حيث التأثير على نمط التحول أو مخرجاته.³²

لم يكن العالم العربي إذن، استثناء أو استعصاء أو شذوذا على قانون التطور التاريخي العالمي؛ فقد وصلت إليه موجة التغيير حتى وإن تأخرت، ولكنها كانت تنم عن تراكمات بطيئة وطويلة الأمد، ولكن هذه المرة مع بيئة دولية مشجعة، دون أن يعني الأمر صناعة خارجية، بل كانت تعبيرا عن ظلم معتق مع اختلال

³¹- بول سالم، الربيع العربي والتحول الديمقراطي في العالم، واردة في الموقع الإلكتروني: <http://www.elsyasi.com>

³²- د. حسنين توفيق إبراهيم، التحول الديمقراطي من منظور عربي:

في توزيع الثروة وزيادة نسبة الفقر، لدرجة أن ملايين العرب هم دون خط الفقر، حتى في بلدان نفطية غنية واستمرت الأمية بما يزيد عن 70 مليون عربي.³³

إن ما يشهده عالمنا العالمي من انتفاضات وثورات شعبية اجتاحت كل من تونس ومصر والأردن واليمن والبحرين وأخيرا سوريا...، يشبه إلى حد كبير ما جرى في ثمانينيات القرن الماضي في دول أوربا الشرقية (الاشتراكية سابقا).

والغرض من هذه الثورات والانتفاضات واحد في الحالتين، وهو التخلص من الأنظمة المستبدة المتحجرة، وإقامة أنظمة ديمقراطية تحترم التعددية وحق الاختلاف والتداول السلمي للسلطة وحقوق الإنسان وحرية التعبير والتفكير، وحرية الفرد وتشكيل منظمات المجتمع المدني... الخ.³⁴ غير أنه في البلاد العربية توجد معوقات كثيرة على مستوى الثقافة السياسية الديمقراطية، لم تكن موجودة في غيرها من البلدان مثل المنظومة الفكرية والموروث الاجتماعي "culture"، والصراعات بين مكونات شعوبها الدينية والطائفية والإثنية وتفشي الفساد السياسي والإداري... الخ؛ وهذه العوامل وغيرها كثيرة، تشكل عراقيل في طريق الانتقال من حكم الاستبداد إلى النظام الديمقراطي. إن ما يجري في العالم العربي الآن ليس هو البناء الديمقراطي، ولكن بداية عملية شاقة وطويلة للانتقال إلى الديمقراطية؛ والمهم أن رحلة الألف ميل قد بدأت بثورات الشباب المطالبين بالتغيير.

تتوزع تقديرات الباحثين حول حصيلة الربيع العربي صعودا وهبوطا، وتتنوع المواقف بين نظرية المؤامرة، وبين الإيمان الثوري الحالم بالقدرة غير المحدودة للشعوب على تملك مصائرهم، تتباين التقديرات كذلك بين الرؤية المندمجة، التي تقيس مكاسب الحراك في الفضاء العربي الواسع، وتضعه أولا ضمن إطار إقليمي، وتتنظر إليه بمعايير القضايا العربية الكبرى، وبين الرؤى القطرية أو التفصيلية التي تتعامل معه في حدود التطلعات الاجتماعية، والأهداف المرحلية للإصلاح السياسي؛³⁵ غير أن المسألة الديمقراطية تمثل عصب التفكير في أي مشروع يهم الحداثة السياسية الممكنة.

ستكون المهمة الأكبر إذن، هي بناء نظم حكم سياسية جديدة في منطقة الشرق الأوسط الأدنى، نظم تتحمل المسؤولية وتعمل على نحو ديمقراطي، أو تكون على الأقل، أكثر تمثيلا للشعب مما هو عليه الحال الآن؛ هذه

³³ - عبد الحسين شعبان، ماذا بعد الربيع العربي!، الحوار المتمدن، العدد 3675، المحور: مواضيع وأبحاث سياسية.

³⁴ - <http://www.abdulkhaliq.hussien.nl>

³⁵ - د.المختار بنعبداوي، سياقات التحول السياسي بالمغرب الراهن .. بين منطق التاريخ وثوابت التقليد، مجلة رهانات، دار النشر سومكرام، الدار البيضاء، العدد 24 خريف 2012

المهمة تستغرق قطعاً من الزمن، إن لم يكن أكثر. وليست هناك ضمانات بنجاح هذه العملية التي ستمثل أيضاً تحدياً بالنسبة لأوروبا التي تستطيع بالتأكيد أن تؤثر على سير هذه العملية التي تشهدها دول المنطقة المجاورة لها، حتى وإن كانت لا تستطيع أن تحسم نتائجها.³⁶

إن العملية الديمقراطية – حسب هابرماس – لا تختزل في الدفاع عن المصالح الخاصة بجماعة ما (الجامعيون communautariens) ولا عن المعالم الفردية الليبرالية السياسية مع راولز، وإنما الديمقراطية هي تعبير عن المصالح العامة للمجتمع ككل. وعلى هذا الأساس، فكل مواطن مطالب بالدفاع في ظل فضاء عمومي ديمقراطي.³⁷ إن عوامل توافق الإرادة هذه هي أيضاً من أهم عوامل القوة اللازمة لعملية الانتقال الديمقراطي، بالإضافة لعوامل أخرى، أهمها ما هو خارجي ويتعلق بمتغيرات دولية؛ وهذا التوافق بلا شك يجب أن يبنى على أساس من ثقافة الحوار "فالديمقراطية ليست نظام حكم أو اختياراً حضارياً، إنما أسلوباً لتسيير الخلافات تجذب أكثر من طرف لما قد تنتج من مكتسبات للأطراف وللأفراد والجماعات، ولما تقترضه من بدائل ممكنة لمجاوزة أنظمة القهر والاستبداد".³⁸

إن الديمقراطية وسيلة وليست غاية بحد ذاتها، إنها "ليست قيمة معنوية مساوية للحرية، ولا تعيش إذا بالمطلق وإنما تحتاج إلى تعيين. وهي كنظام ومؤسسة تبدل صورها وتتغير بتغير الظروف والأحوال".³⁹

إن المجتمع العربي وقد اسقط الاستبداد، ومضى في ثورته من أجل الحرية والكرامة، فلا بد له من الثورة السياسية نحو الديمقراطية الحقة تجاوزاً لمرحلة الاستعباد التي يقول عنها برهان غليون، إنها غاية التاريخ الاجتماعي الحديث وسمته الأساسية.

³⁶- فولكر بيرتس (مدير المعهد الألماني للأمن والسياسة الدولية في برلين)، الربيع العربي 2011: ما هي حصيلة الثورات العربية: <http://www.aljadidah.com>

³⁷- يورغن هابرماس، ثلاثة نماذج معيارية للديمقراطية، مجلة ثقافات 2009، ترجمة – محمد الأشهب، ص 217

³⁸- محمد نور الدين افافية، التحرر من السلطوية والديمقراطية المعلقة في الوعي بالتعددية، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، سبتمبر 2011، ص 19

³⁹- برهان غليون، بيان من أجل الديمقراطية، الطبعة الخامسة: ملحق مقدمة الطبعة الرابعة، المركز الثقافي العربي 2006، ص 221



MominounWithoutBorders



@ Mominoun_sm



Mominoun

الرباط - المملكة المغربية

ص.ب : 10569

هاتف: 00212537779954

فاكس: 00212537778827

info@mominoun.com

www.mominoun.com